# الفصل الثاني
# أزمة الغذاء في العالم الثالث

obeikandl.com

obeikandl.com

## المبحث الأول

## أزمة الغذاء وخطر المجاعة

تعاني دول العالم الثالث (Le tiers monde)، في غالبيتها الساحقة، من أزمة الغذاء وخطر المجاعة، خاصة أن دول العالم الثالث تحتل في الاقتصاد الرأسمالي موقعًا ذيليًّا تتأكد يوما بعد يوم تبعيته، وما يضاعف فداحة هذا الوضع هو ما تكابده الغالبية الكبرى من تلك البلدان، من انفجار سكاني رهيب، كانت له آثار سلبية على تدمير الأنظمة الإيكولوجية، بسبب زوال الغابات المدارية، وظهور حالة **إفلاس بيئي** بكل المقاييس في قارة إفريقيا.

وكانت فترة السبعينيات قد شهدت بداية تفهم للعلاقة المتبادلة بين السكان ومشكلات التنمية. وها نحن نشهد علاقة مماثلة بين السكان وموارد الثروة العالمية، وكمثال فإن تقرير اللجنة المستقلة الخاصة بمسائل التنمية الدولية برئاسة مستشار ألمانيا الراحل **ويلي برانت** يؤكد على ما يأتي: السؤال الذي لايمكننا تحاشيه هو هل تكفي الموارد الطبيعية في العالم لمواجهة حاجة العدد المتزايد من السكان على المستوى الاقتصادي المرجو؟ لقد تسبب النمو الصناعي الهائل للبلدان المتقدمة التي لايقطنها أكثر من خمس عدد سكان العالم في استهلاك موارد الثروة التي لا يمكن تحديدها، وفي زيادة الطلب على الموارد البحرية والجوية حتى الآن. ولكن نمو السكان في بعض مناطق العالم الثالث ( Le tiers monde) يشكل الآن مصدرًا للتغيرات التي تصيب البيئة وتسبب القلق.[1]

---

[1] الدراسات الإعلامية، العدد ٢٢، سنة ١٩٨٠، دمشق.

والجدير بالملاحظة، أن منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، التابعة لمنظمة الأمم المتحدة قد قدرت عدد المصابين بسوء التغذية في البلدان الأقل تقدمًا – فيما عدد الصين والبلدان الآسيوية ذات التخطيط المركزي ( La planification centralisée) زاد من حوالي (١٩٦٩م-١٩٧١م)- إلى حوالي ربع سكان تلك البلدان. ولا يبدو أن هناك إمكانية لزيادة المنتجات الغذائية زيادة كبيرة إلا إذا حدث تقدم تكنولوجي هائل في مجال تحسين إنتاج البذور الخاصة بمحاصيل معينة.

وكانت المعدلات المقدرة بزيادة الإنتاج السنوي من الموارد الغذائية في السبعينيات في البلدان الأقل تقدمًا أقل من (٣%). وما لم تحدث زيادة كبيرة في تلك المعدلات فلن يمكن الإخلال من عدد المصابين بسوء التغذية، وتدل التقديرات على أن معدل نمو الإنتاج الزراعي (La production agricole) في إفريقيا في السبعينيات كان أقل من نصف المعدل الذي أحرزته الأقاليم النامية الأخرى.[١]

والواقع أن إنتاج المواد الغذائية في إفريقيا بالنسبة للفرد قد تناقص بمعدل سنوي يبلغ (٦٣، ١%) خلال الفترة من (١٩٧٠م-١٩٧٧م)، ويصدق نفس القول على بعض بلدان الأقاليم الآسيوية التي تناقص فيها نصيب الفرد من إنتاج المواد الغذائية، فقط أمريكا اللاتينية التي تعتبر الأقاليم الوحيدة، الذي ارتفع فيه الإنتاج الغذائي بعض الشيء عن معدل نمو السكان. وقد يكون ذلك تم بتكلفة

---

[١] لمزيد من الاطلاع أنظر مؤلفنا الانفجار السكاني في العالم: من تحديات العولمة إلى الفجوة الرقمية، دار الفجر للنشر والتوزيع بالقاهرة، ط١، سنة ٢٠٠٥.

باهضة، إذ يشير تقرير منظمة الأغذية الخاص بحالة الأغذية والزراعة لسنة (١٩٧٨م) في أمريكا اللاتينية إلى أن نمو القطاع الحديث قد حدث عن طريق هذا القطاع التقليدي، مما يزيد من انعدام التوازن الاقتصادي والاجتماعي بالأرياف.

على أن كل المؤشرات تدل على أن الآسيويين والأفارقة سوف يشكلون أقل بقليل من (٨٠%) من البشر بحلول سنة (٢٠٥٠م).[1]

ومما سبق نستنتج حقيقة واقعية هي أن الوضع الغذائي العالمي غير طبيعي، فمن جهة تستهلك مواشي البلدان الغنية كميات من الحبوب تعادل مقدار استهلاك سكان الصين والهند مجتمعين، ومن جهة أخرى هناك ما يوازي (٤٠٠) مليون شخص لا تصلهم السعرات الحرارية الكافية للاستمرار والنمو.

والجدول التالي، يعطينا فكرة عن المتوسط السنوي في نسبة نمو عدد السكان في عدد من البلدان في الفترة ما بين (١٩٦١م-١٩٦٧م).

| الدولة | المتوسط السنوي | الدولة | المتوسط السنوي |
|---|---|---|---|
| الكويت | %١٩,٤٠ | الصومال | %٤,١٠ |
| عمان | %٩,١٠ | المكسيك | %٣,٩٣ |
| قطر | %٦,٩٠ | ليبيا | %٣,٧٠ |
| السلفادور | %٣,٦٠ | البحرين | %٣,٧٠ |
| غواتيمالا | %٣,١٠ | الفلبين | %٣,٣٤ |

[1] الثقافة العالمية (مجلة كويتية متخصصة)، العدد٩٦، سنة ١٩٩٩، الكويت.

| | | | |
|---|---|---|---|
| باراغواي | ٣,٠٦% | الدومينيك | ٣,٦٠% |
| بيرو | ٣,٠٦% | كوستاريكا | ٣,٥٠% |
| تايلاند | ٢,٠٠% | فنزويلا | ٣,٤٤% |
| زامبيا | ٣,٠٠% | الأكوادور | ٣,٤٠% |
| النيجر | ٢,٩٣% | ج.إفريقيا | ٢,٥٠% |
| التشاد | ٢,٩١% | الوسطى | ٣,٤٠% |
| البرازيل | ٢,٩٠% | وهندوراس | ٢,٨٠% |
| كوريا | ٢,٩٠% | شاطئ العاج | ٣,٢٧% |
| سوريا | ٢,٩٠% | إسرائيل | ٣,١٩% |
| السودان | ٢,٩٠% | كولومبيا | ٣,١٠% |
| كينيا | ٢,٩٠% | ماليزيا | ٣,١٠% |
| ألبانيا | ٢,٨٤% | لبنان | ٢,٥٣% |
| داهومي | ٣,٣٠% | التوغو | ٢,٥٣% |
| إيران | ٢,٨٠% | تركيا | ٢,٥٠% |
| بناما | ٢,٨٠% | مصر | ٢,٥٠% |
| المغرب | ٧٠ ،٢% | تنزانيا | ٢,٥٠% |
| العراق | ٢,٧٠% | أوغندا | ٣,٤٠% |
| الأردن | ٢,٧٠% | لاوس | ٢,٤٨% |
| غينيا | ٢,٧٠% | نيكاراغوا | ٢,٤٠% |
| غويانا | ٢,٦٢% | الهند | ٢,٤٠% |

| | | | |
|---|---|---|---|
| غانا | ٢,٦٠% | سريلانكا | ٢,٤٠% |
| إفريقيا الجنوبية | ٢,٦٠% | السنغال | ٢,٤٠% |
| سنغافورة | ٢,٦٠% | كمبوديا | ٢,٤٠% |
| فولتا العليا | ٢,١٠% | مدغشقر | ٢,٣٤% |
| باكستان | ٢,١٠% | ملاوي | ٢,٣٢% |
| بورما | ٢,١٠% | اندونيسيا | ٢,٣٠% |
| الكونغو | ١,٩٠% | نيجيريا | ٢,٣٠% |
| مالي | ١,٩٠% | كوبا | ٢,٣٠% |
| إثيوبيا | ١,٩٠% | تونس | ٢,٢٠% |
| أفغانستان | ١,٩٠% | اليمن الجنوبي | ٢,٢٠% |
| نيبال | ١,٨٨% | الجزائر | ٢,٢٠% |
| موريتانيا | ١,٧٢% | الكاميرون | ٢,١٣% |
| سويسرا | ١,٧٠% | ألمانيا الغربية | ٠,٨٨% |
| كندا | ١,٧٠% | قبرص | ٠,٨٤% |
| السعودية | ١,٦٠% | اليابان | ٠,٨١% |
| ليبيريا | ١,٥٠% | يوغسلافيا | ٠,٨٠% |
| الأرجنتين | ١,٤٧% | اسبانيا | ٠,٨٠% |
| الصين | ١,٤٢% | البرتغال | ٠,٧٨% |
| الولايات المتحدة | ١,٤٠% | بلغاريا | ٠,٧٧% |
| الاتحاد السوفيتي | ١، ٤٠% | النرويج | ٠,٧٥% |

| | | | |
|---|---|---|---|
| أنغولا | ١,٣٤% | العابون | ٠,٧٤% |
| بوليفيا | ١,٣٠% | الدانمارك | ٠,٧٣% |
| هولندا | ١,٣٠% | فنلندا | ٠,٧١% |
| أورغواي | ١,٢٢% | اليونان | ٠,٧١% |
| سيراليون | ١,٢٠% | ايطاليا | ٠,٦٨% |
| فرنسا | ١,١٧% | رومانيا | ٠,٦٥% |
| موزمبيق | ١,١٤% | بريطانيا | ٠,٤٨% |
| بولندا | ١,٠٠% | السويد | ٠,٤٠% |
| هنغاريا | ٠,٩٣% | تشيكوسلوفاكيا | ٠,٣٠% |
| ايرلندا | ٠,٩٣% | بلجيكا | ٠,٠٠% |
| ألمانيا الشرقية | ٠٠,٠% | النمسا | ٤٨,٠% |

**المصدر: د. زياد الحافظ، أزمة الغذاء في الوطن العربي، نقلاً عن الأسواق العالمية في المستقبل، مرجع سبق ذكره.**

المبحث الثاني

## الآثار السلبية للمساعدات الغذائية

بفعل الفاقة، يلجأ عدد كبير من بلدان العالم الثالث إلى المساعدة الخارجية، لأن إنتاجها على المستوى الداخلي بطيء أو يقف عاجزاً عن بلوغ المؤشرات التنموية المنشودة، خاصة وأن البلدان المتقدمة تتمتع بفائض من المنتوج الغذائي، والمساعدة الخارجية قد تؤدي إلى توفير النقد الأجنبي لكون البلدان المستفيدة قد تدفع قيمة المساعدة بالعملة المالية. وإذا كانت المساعدة الخارجية تساهم في بناء مخزون أو احتياطي الغذاء في البلدان النامية لمواجهة التقلبات فإن هناك آثار سلبية عدة تفرض التحفظ في اللجوء إلى تلك المساعدات.

وهناك من يرى في المساعدات الغذائية الخارجية وسيلة تؤدي في نهاية المطاف إلى آثار سلبية على الاستثمار الزراعي في البلد النامي المستفيد من البرنامج، فالمساعدة قد تساهم في تخفيض أسعار الغذاء، وإلى تخفيف جهود مجهود الدولة في تنمية الزراعة، وبالتالي، قد تكون فيه مبالغة، فمن جهة ليس هناك مبرر لوجود آثار سلبية على الأسعار الداخلة للغذاء، فالمساعدة هي أساسًا معطاة لاستبدال الاستيراد والغذاء وليس إضافة للاستيراد، وحتى إذا سلمنا أن المساعدة- إضافة إلى الاستيراد- فيما أن القطاع الزراعي يسيطر عليه القطاع المعيشي، فلن يؤدي إلى أي تغيير يذكر في المنتوج الزراعي، حيث أن نسبة الفائض التي تدخل السوق ضئيلة.

كما أن هناك ليست هناك دلائل ملموسة على تغييرات برنـــامج التنميـــة الزراعية عند الكثير من دول العالم الثالث (Le tiers monde) أثر الاستفادة من المساعدات الخارجية.

والجدير بالذكر، أن معظم البلدان النامية تتجه نحو المساعدات الغذائية، وأن الخط البياني لهذه المساعدات في تزايد مستمر، ويرجع ذلك إلى الاتجاه المســـتمر في تدني الإنتاج لدول العالم الثالث، وبالتالي، تكون معدلات الدخل القـــومي أبطأ بكثير على معدلات المنتوج الغذائي المنشود.

يقول (**دافيس، ج، هـــ Davis .j.h**.): إن المساعدات الخارجية قد تزيد من الضغوط التضخمية بسبب تراكم السيولة المقابلة. فهذه الأموال قد يمـــنح جزء منها كقروض للبلدان المستفيدة وصرفها عند إعادة دفع القروض مع عدم زيادة في العرض الغذائي قد تؤدي إلى ضغوط تضخمية، إلا أن المســـؤولية في هذه الحال تقع على عاتق السلطات المالية والنقدية للبلدان النامية لإلغاء الإنفاق المتزايد.[١]

إضافة إلى ما تقدم، هناك ملاحظة هامة ينبغي الإشارة إليها وهي احتمـــال إيقاف المساعدات الخارجية، وذلك لعدة أسباب، قد تكون سياسية كضـــغوط على البلدان المستفيدة، ولذلك يستحسن تجنب هذه المساعدات التي تكون سببًا في زيادة أعباء لا تتحملها الدول النامية وبالتالي، إحداث آثار سلبية وخطـــيرة تتركها على برامج التنمية في دول العالم الثالث.[٢]

---

[١] عبد القادر رزيق المخادمي، الانفجار السكاني في العالم، مرجع سبق ذكره.

[٢] النفط والتنمية (مجلة عراقية متخصصة)، العدده، سنة ١٩٧٥، بغداد.

توقع تباطؤ نمو اقتصاد الدول النامية إلى ٤، ٥%سنة ٢٠٠٩م (FAO.ORG)

المبحث الثالث

## البنك العالمي والأرقام المخيفة

قدم البنك العالمي بواشنطن برنامج التغذية العالمية، التابع لمنظمة الأمم المتحدة في سنة (٢٠٠٨م) أرقامًا مخيفة، عن حال الغذاء في العالم، من ذلك أن (٢%) مليار من سكان العالم مهددون بالفقر في المستقبل المنظور وأن (١٠٠) بليون قد يعانون المجاعة في المدى القصير، مما أدى بالرئيسين الأمريكي جورج بوش الابن والفرنسي نيكولا ساركوزي إعلانهما زيادة المساعدات الغذائية من أجل درء مخاطر أزمة غذائية باتت تهدد العالم وفي مقدمته دول العالم الثالث التي تعاني في الأصل من عجز غذائي وتبعية غذائية.

فقد ارتفع الخط البياني لأسعار الغذاء خلال السنوات الأربع الأخيرة بشكل بلور الأزمة وسلّط الأضواء عليها، لأن الزيادة كانت بشكل غير مسبوق، خاصة أسعار خمسة مواد رئيسية هي: القمح، الأرز، الذرة، الألبان والزيوت. وبلغت الزيادة في الأسعار سنة (٢٠٠٧م) وحدها (٤٠%) حسب تقرير أخير لمنظمة (الفاو). وانتقل سعر الطن من القمح من (٤٠٠) دولار في سنة (٢٠٠٥م) إلى (٧٠٠) دولار سنة (٢٠٠٧م). وبذلك تفاقم العجز الغذائي في الموازين المالية للدول المعنية بالاستيراد، وتناقص المخزون العالمي من الغذاء وأصبح العالم على مشارف أزمة حقيقية اسمها "الغذاء".[1]

---

[1] د. بشير مصيطفى، المجاعة القادمة، الشروق اليومي (صحيفة جزائرية)، العدد ٢٢٧٨، ٢٠٠٨/٠٤/١٧.

ومما يلفت الانتباه، أن البنك العالمي المذكور، اقترح زيادة المساعدة الموجهة للزراعة في إفريقيا إلى (٨٠٠) مليون دولار، ودعّم برنامج الأمم المتحدة للغذاء بمبلغ (٥٠٠) مليون دولار. كما دعا البنك العالمي كلا من الصين والهند إلى الاستثمار في إفريقيا بحجم قدره (٣٠) مليار دولار، ودعا منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي إلى المساهمة في تخفيف حدة فقر العالم، وبالتالي، وضع حدّ لاختلال التوازن الذي حدث في السنوات الأخيرة، وما يعكسه هذا الخلل من سوء وقلة تغذية لملايين من الناس، والتي قد تؤدي إلى الموت في كثير من الحالات.

وقد أرجع برنامج التغذية العالمية ارتفاع المواد الغذائية على عدة عوامل منها ارتفاع أسعار الوقود والطاقة التي تؤثر على سلسلة الإنتاج والأسمدة والتخزين والشحن، إضافة إلى التكاليف الاقتصادية في دول مثل: الهند والصين المسئولة عن أقوى طلب عالمي، خاصة واردات المنتجات الغذائية، والأوضاع الجوية التي أثرت على المحاصيل مثل الجفاف في استراليا فضلا عن المنافسة بين المواد الغذائية، مما سيؤجج الاضطرابات الاجتماعية. وقد تأثرت عدة دول بلهيب أسعار المواد الغذائية مثل: أفغانستان التي أصبحت فيها الأسرة تنفق أكثر من (٤، ٥%) من عائداتها لشراء الخبز والحبوب مقابل (٢٠%) في وقت سابق. كما ارتفع سعر الأرز ما بين (٢٠%) و (٣٠%) في بنغلادش خلال ثلاث سنوات وزاد بـ (٧٠%) سنة (٢٠٠٧م)، فيما عمدت كمبوديا إلى تصدير جزء من أبرزها للاستفادة من ارتفاع أسعاره، بينما عرفت اندونيسيا اضطرابات اجتماعية بعد ارتفاع أسعار الصويا وأسعار المواد الأساسية.

وإذا كان التقرير العالمي قد استعرض مؤشرات مخيفة لجهة آثار الأزمة الغذائية على الدول النامية، إلا أن الايجابي في هذا التقرير هو أنه دفع بالعديد من الدول النامية (Les pays en voie de développement)، إلا أن الأمر الايجابي في هذا التقرير هو أنه دفع بالعديد من الدول إلى إعادة التمركز والاهتمام بالفلاحة والتنمية المحلية والأخذ بيد الفلاحين الصغار والمزارعين الصغار خاصة إذا علمنا أن مستوى أسعار كافة المواد الغذائية سيظل مرتفعًا إلى غاية سنة (٢٠٢٥م).

وكانت (٢٠) دولة قد خصصت طلبات لمبيعات للمحصول الحديد وهو القمح الأمريكي في سنة (٢٠٠٨م) و (٢٠٠٩م) تتصدرها الفلبين بمحول يصل (٤٦٩) ألف طن تتبعها الجزائر بـ (٢٧٠) ألف طن، فمصر بـ (١٢٠) ألف طن.

وتأثرت سوريا من ارتفاع المواد الغذائية رغم اعتمادها دعم خاص للفئات المحرومة. أما في مصر فقد ارتفع متوسط نفقات الأسر بـ (٥٠%) منذ بداية سنة (٢٠٠٨م)، كما تقليص نفقات الصحة والتعليم.

أيضًا، الوضع تعرفه بدرجات متفاوتة دول مثل المغرب والجزائر، وعدد من الدول التي تمتاز بكثافة سكانية وتبعية غذائية. وقد حذّرت الهيئة الدولية من زوال الطبقة المتوسطة في عدد من الدول على غرار مصر، ودول أخرى مثل: الجزائر، فالتفاوت اليوم قائم مستمر بين الطبقات الأكثر غنى والأكثر فقرًا.[1]

---

[1] الشروق اليومي (صحيفة جزائرية)، العدد ١٩٨٣، ٣/٥/٢٠٠٧.

وإذا كان التقرير العالمي قد استعرض مؤشرات مخيفة لجهة آثار الأزمة الغذائية على الدول النامية، إلا أن الأمر الايجابي في هذا التقرير هو أنه دفع بالعديد من الدول إلى إعادة التمركز والاهتمام بالفلاحة والتنمية المحلية والأخذ بيد الفلاحين الصغار والمزارعين الصغار خاصة إذا علمنا أن مستوى أسعار كافة المواد الغذائية سيظل مرتفعًا إلى غاية سنة (٢٠٢٥م). وكانت (٢٠) دولة في) قد خصصت طلبات المبيعات للمحصول الجديد وهو القمح الأمريكي سنة (٢٠٠٨م) و (٢٠٠٩م)، تتصدرها الفلبين بمحصول يصل (٤٦٩) ألف طن تتبعها الجزائر بـ (٢٧٠) ألف طن، فمصر بـ (١٢٠) ألف طن.

وكانت الجزائر قد سبق أن سجلت طلبات أيضًا خلال المحصول الحالي سنة (٢٠٠٧م) و (٢٠٠٨م)، وأوضحت التقديرات الأمريكية وجود طلب جزائري على القمح الأمريكي وعقود بيع شمل صنفين أساسيين من القمح الأمريكي، ويتعلق المر بالقمح الصلب الأحمر الشتوي وكميات من صنف "**دوروم**".[1]

---

[1] الخبر (صحيفة جزائرية)، العدد ٥٣٠٢، ٢٢/٠٤)، ٢٠٠٨.